مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، د. أمل يازجي، طه أحمد حاج طه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4154
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (2)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (2) 2009

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال

الدكتور رضوان العمار*
الدكتورة أمل يازجي**
طه أحمد حاج طه***

(تاريخ الإيداع 15 / 3 / 2009. قُبِل للنشر في 2009/4/2)

□ الملخّص □

قد يعتقد بعضهم أن عمليات غسيل الأموال لها آثار إيجابية خاصة في حالة اتخاذها الصورة العينية، مثل إقامة شركات استثمار وتوفير العديد من فرص العمل والمساهمة في علاج مشكلة البطالة. ويمكن الرد على ذلك ببساطة بأن عدم مشروعية الدخل الناتج عن عمليات غسيل الأموال والذي يمثل قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد المحلي ويسهم في حدوث ضغوط تضخمية تهدد مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن بعض الإيجابيات التي تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تبرر أو تتعادل مع فداحة الآثار السلبية الناتجة عنها. وبناءً على ما تقدم، فإن البحث يتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عمليات غسيل الأموال.

الكلمات المفتاحية: غسيل الأموال – آثار اقتصادية – آثار اجتماعية – الدخل القومي – الادخار المحلي – البطالة – التضخم – الاستثمار.

* أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
**أستاذ مساعد – قسم القانون الدولي العام – كلية الحقوق – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (2)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (2) 2009

The Economic and Social Effects of Money Laundering

Dr. Radwan Al-Amar*
Dr. Amal Yazji**
Taha Ahmad Haj Taha***

(Received 15 / 3 / 2009. Accepted 2/4/2009)

□ ABSTRACT □

Some may think that money laundering has positive effects in case it is considered in its concrete forms such as establishing investment companies, creating job opportunities and participating in solving the problem of unemployment. This can be answered through the fact that the illegitimacy of the income resulted from money laundering, which represents purchase power not resulted from a real economic activity, leads to negative effects on the national economy and contributes in creating inflation pressure that threatens the future of the economical and social development.

Some advantages gained by using laundered money cannot justify or be equal with the enormity of the disadvantages resulted from it. On this bases, this paper deals with the economic and social effects resulted from the operations of money laundering.

Key words: Money Laundering – Economic Effects – Social Effects – National Income – Local Saving – Unemployment – Inflation – Investment

*Professor, Department of Financial and Banking Science, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Assistant Professor, Department of General International Law, Faculty of Law, Damascus University, Damascus, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

بدأت دول العالم تنتبه لظاهرة غسيل الأموال وتأثيرها السلبي منذ أواخر الثمانينات، لذا فقد تم اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحتها، وذلك من خلال معاهدة فيينا 1988 والتي بموجبها تعاهدت سبعون دولة بالعمل على التعاون في مكافحة الجرائم الناتجة عن غسيل الأموال، وفي عام 1989 انعقدت قمة الدول السبع الصناعية والتي تم على أثرها تشكيل منظمة عالمية (Financial Action Task Force) (FATF) وقد قامت هذه الهيئة بإصدار وثيقة دولية تحرم عمليات غسيل الأموال ووضعت توصيات لكيفية التشدد في مراقبة العمليات والتحويلات المصرفية.

إن الأموال الناتجة عن نشاط غسيل الأموال هي أموال غير مشروعة ومتحصلة من أنشطة إجرامية ويتخلف عنها آثار سلبية تمس نواحي عديدة من المجتمع، وبالنظر لما تمثله جريمة غسيل الأموال من طبيعة خاصة لارتباطها الشديد بالفساد والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، فإن لها تأثيرات بالغة الخطورة على كافة المستويات خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث:

إن التطورات الاقتصادية العالمية سواء من حيث تحرر التجارة العالمية أو من حيث دخول التكنولوجيا بشكل قوي على الحياة المصرفية وتشابك النظام المصرفي العالمي سيرافقها زيادة في المخاطر والعمليات غير المشروعة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الأموال المغسولة في العالم.

أهمية البحث وأهدافه:

يحتل موضوع مكافحة غسيل الأموال أهمية بالغة على المستويين المحلي والدولي وخصوصاً في الآونة الأخيرة، وقد زاد تعقيد هذه الجريمة بعد انتشار التجارة الإلكترونية وأسلحتها التي تعتمد على السرعة والدقة مما يهدد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لمختلف دول العالم، لاسيما أن عمليات غسيل الأموال تتجاوز الحدود وتنتشر عبر الدول.

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمليات غسيل الأموال وتوضيح الأضرار الناتجة عنها.

منهجية البحث:

سوف يتم الأخذ بمنهج مركب في هذا البحث يعتمد على الوصف والتحليل من حيث ما هو قائم وتحليله مع تقديم الاستنتاجات والمقترحات المناسبة في نهاية البحث.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجريمة غسيل الأموال:

أولاً ـ الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال:

رغم الاهتمام الكبير الذي توليه الأسرة الدولية لخطورة تفاقم مشكلة غسيل الأموال بغية الحد منها بشتى الوسائل العلمية والعملية والقانونية إلا أنها ما تزال حتى الآن في تفاقم مستمر ومازالت تأثيراتها تتزايد يوماً بعد يوم ملقية

بظلالها على تنمية وتقدم الكثير من دول العالم والعالم الثالث منها على وجه الخصوص [1]. لقد أصبحت عمليات غسيل الأموال تشكل موضوعاً دائماً على مائدة المؤتمرات الدولية، خاصة تلك التي تعقدها الدول السبع الكبار في العالم، كما حدث في قمة (1989) وقمة (1995)، والواقع أن هذا الاهتمام على هذا المستوى لا ينشأ من فراغ، بل يستند إلى اعتبارات الأمن القومي والاقتصادي الاجتماعي في هذه البلدان [2].

إن عمليات غسيل الأموال لها آثارٌ اقتصادية بالغة الخطورة من أهمها:

1 . أثر عملية غسيل الأموال على الدخل القومي:

يُعرف الدخل القومي لبلد ما بأنه: " مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين، مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل البلد أو خارجه، خلال فترة معينة من الزمن، وتقدر عادة بسنة [3].

أما الناتج القومي فهو: " مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية خلال فترة من الزمن، وتقدر عادة بسنة [4].

والصورة الأولى لأثر عملية غسيل الأموال على الدخل القومي تتجلى في هروب الدخل غير المشروع إلى الخارج، وهذا يمثل استقطاعاً من الدخل القومي ونزيفاً للاقتصاد القومي. فالشخص الذي يحصل على الرشوة أو العمولات أو قروض من دون ضمانات من الجهاز المصرفي، إنما يحصل على جانب مهم من الدخل القومي الحقيقي والمشروع الذي اكتسبه الأفراد، وخروج الأموال خارج الدولة يحرم الاقتصاد الوطني من استثمار هذه الأموال محلياً، ومن زيادة الدخل القومي من خلال مضاعفة الاستثمار.

والصورة الثانية هي الصورة العينية وهذه يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك بشكل يفوق الدخل القومي، وتساهم في حدوث خلل اقتصادي نظراً لانخفاض المدخرات مع زيادة الاستهلاك دون حدوث نمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي [5].

بالإضافة إلى ذلك فإن الأنشطة المرتبطة بعملية غسيل الأموال عادةً ماتكون أنشطة هاربة من الضرائب المستحقة عليها، وهو مايعني انخفاض الموارد المتاحة لتمويل البرامج الاقتصادية، بالإضافة إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل: رقم الناتج المحلي . نسبة البطالة... إلخ. لن تكون صحيحة مما يؤدي إلى زيادة صعوبة مهمة السلطات الاقتصادية في اتخاذ السياسات السليمة، كما أنها لن تستطيع أن تحرك النشاط الاقتصادي بالشكل الذي تريده لأن جزءاً كبيراً من هذا النشاط لا تعلم عنه شيئاً ولا تستطيع التحكم فيه [6]. ونتيجة لما سبق تضطر الحكومات أحياناً إلى اللجوء لفرض ضرائب جديدة أو زيادة عبء الضرائب الحالية، ومن ثم زيادة العبء الذي يُلقى على دافعي الضرائب أو الممولين، ومن ثم تتجه دالة الرفاهية الكلية في المجتمع إلى الانخفاض، وعلى العكس من ذلك لا يتأثر الأفراد الذين يحصلون على دخول غير مشروعة [7].

وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عن الدخول غير المشروعة إلى أن هذه الأخيرة مسؤولة عن انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد القومي، بنسبة 27%، ونظراً لأن القطاع الاقتصادي غير الرسمي ينمو عادة بمعدل أسرع من معدل نمو اقتصاديات القطاع الرسمي، فإن تقديرات الناتج القومي تكون غالباً منخفضة كثيراً عن حقيقتها، وهذا يعني مسؤولية الدخول غير المشروعة والدخول المرتبطة بعمليات غسيل الأموال عن هذا الانخفاض [8].

2 . أثر عملية غسيل الأموال على توزيع الدخل القومي:

تؤثر عملية غسيل الأموال تأثيراً سلبياً على توزيع الدخل القومي نظراً لأن مصدر هذه الأموال يكون غير مشروع، إذ تحصل فئة من الناس على دخول دون وجه حق، كما أنها دخول منتزعة من فئات منتجة في المجتمع أو من مصادر خارج البلاد، وبذلك يحدث تحول للدخل من فئات منتجة، وتحصل على دخول مشروعة إلى فئات غير منتجة، وتحصل على دخول غير مشروعة، الأمر الذي يهدد المراكز النسبية للدخول في المجتمع، ويحدث نوع من التوزيع العشوائي للدخل القومي، ويصاحبه زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع [9].

أي أن عملية غسيل الأموال تعطل وظيفة مهمة للدولة، وهي إعادة توزيع الدخل القومي على نحو يحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي من خلال النظام الضريبي، وهكذا يُحدث سوء توزيع الموارد الاقتصادية في المجتمع [6]. كما يسهم غسيل الأموال في خفض العائدات التي تحصل عليها الدولة من إيراداتها، ويؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة. فإذا كانت الأموال محصلة من فساد سياسي وإداري، فإن ذلك يؤدي إلى الحرمان المباشر من هذه الأموال، ومن الثمار التي كان يمكن أن تجنيها الدولة في حالة ما إذا كانت قد استخدمت استخداماً منتجاً داخل الدولة، مما يؤدي إلى تقلص الأنشطة الخاضعة للضريبة، وبالتالي انخفاض الحصيلة، ومن ثم خفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لحفظ التوازن والاستقرار الاجتماعي أي أن غسيل الأموال يؤدي إلى الحد من قدرة السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع [2].

3 . أثر عملية غسيل الأموال على الادخار المحلي:

توجد علاقة عكسية بين عمليات غسيل الأموال والادخار المحلي، فكلما زادت عمليات غسيل الأموال قل معدل الادخار المحلي، وذلك بسبب هروب رأس المال إلى الخارج، وبالتالي تقل المدخرات التي يمكن أن توجه إلى الاستثمارات، وفي الصورة المقابلة لغسيل الأموال ما لو تم غسيل الأموال عن طريق التصرفات العينية، فإنها تتجه إلى الاستثمارات الترفيهية التي لا تفيد المجتمع في شيء، كشراء التحف، والمضاربة في الأراضي والعقارات، وفي كل الأحوال يقل القدر الموجه إلى الادخار، وتعجز الحكومات عن تمويل برامجها الاستثمارية، ويقل التشغيل، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، وتضطر في كثير من الأحيان إلى الاستدانة الخارجية، بما يعني ذلك المزيد من الأعباء والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية [10]. حتى تغدو مشكلة المديونية الخارجية عبئاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد القومي [11].

4 . أثر عملية غسيل الأموال على معدل التضخم:

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم، وبصفة خاصة الدول النامية، ويُعرّف بأنه: " الزيادات المتوالية في المستوى العام للأسعار" [10].

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى تدفق نقدي نحو الاستهلاك، لدى فئات تتصف بعدم الرشد والعشوائية، ولاتقيم وزناً للمنفعة الحدية للنقود، ولاتقارن بينها وبين المنفعة الحدية للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وحدوث موجات تضخمية مصحوبة بتدهور القوة الشرائية للنقود. وعلى المستوى الدولي النقدي، نظراً لأن عملية غسيل الأموال وما يرتبط بها من حركة للأموال عبر البنوك المتعددة، وهي على مستوى العالم، فإنها تساهم بشكل ملحوظ في التوسع في السيولة الدولية، ومن ثم تؤدي إلى حدوث موجات تضخمية بصورة مستقلة عن أسواق السلع والخدمات [5].

5 . أثر عملية غسيل الأموال على قيمة العملة الوطنية:

تؤثر عملية غسيل الأموال تأثيراً سلبياً على قيمة العملة الوطنية، نظراً للارتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الأموال إلى الخارج، ومايعنيه ذلك من زيادة الطلب على العملات الأجنبية، التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها، بقصد الإيداع في البنوك الخارجية أو بغرض الاستثمار في الخارج.

ولاشك بأن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية [12]. التي تعتمد عليها عمليات غسيل الأموال وذلك لسهولة تحريكها من دولة إلى أخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يساء استخدامها، ويؤدي ذلك إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وعجز ميزان المدفوعات، وحدوث أزمة في سيولة النقد الأجنبي مما يهدد احتياطات الدولة لدى البنك المركزي من العملات الأجنبية المدخرة [13].

كما أن خروج رأس المال بقصد الغسيل قد يؤثر على سعر الصرف في الدولة المرسلة حيث إنه عند خروج النقد الأجنبي من دولة أو اقتصاد ما، فإن ذلك يعني زيادة عرض العملة المحلية واشتداد الطلب على النقد الأجنبي، إما لسد الاحتياجات الفعلية من جانب، وإما لمواجهة طلب محترفي الإجرام لإخراج ثرواتهم بقصد الغسيل من جانب آخر، مما يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية [2].

وفي المقابل تؤدي زيادة التدفقات من النقد الأجنبي، أياً كان مصدرها إلى زيادة الطلب على النقد الوطني، مما يدفع في اتجاه رفع سعر صرف العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية [1].

وكمثال على ذلك، تذكر دراسة أُجريت أن حجم الأموال المهربة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ثلاث سنوات بلغت في المتوسط مائة مليار دولار سنوياً، مما جعل الولايات المتحدة دولة مدينة، وقد أسهم ذلك في حدوث تقلبات أسعار الصرف للعملات الأخرى تجاه الدولار الأمريكي، واضطرار دول أوروبا لرفع سعر الفائدة، مما أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات وزيادة حدة المضاربة في سوق الصرف بدلاً من الاستثمار، وقد ترتب على ذلك اختلال هيكل السيولة الدولية واتجاه عملات الدول النامية إلى التدهور [14].

6 . أثر عملية غسيل الأموال في تشويه المنافسة في القطاع المالي وتشويه صورة الأسواق المالية:

تؤدي عملية غسيل الأموال إلى تشويه المنافسة داخل القطاع المالي، وتبقي بصورة مصطنعة على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة، التي تتأثر بإغراءات غاسلي الأموال والمنظمات المافياوية، مما يؤدي إلى تحويل هذه المؤسسات إلى محل لغسيل الأموال، وتقوم بمنافسة المؤسسات المالية الأخرى بطريقة غير مشروعة [11]. كما أن الأموال غير المشروعة التي يجري غسيلها من خلال المصارف وغيرها من المؤسسات المالية، تمثل عائقاً أمام تنفيذ السياسات الرامية إلى تحرير الأسواق المالية من أجل اجتذاب الاستثمارات المشروعة، وبالتالي تشويه صورة تلك الأسواق [12].

والسوق قد تكون احتكارية وقد تكون تنافسية بدرجات مختلفة، وتستطيع عملية غسيل الأموال التأثير في ذلك من خلال التأثير الذي يمارسه على عناصر السوق المختلفة، خاصة على جانب العرض من حيث التحكم في عدد المنتجين أو العارضين، وجودة ونوعية السلع. والتأثير الذي تمارسه . من خلال شراء النقود . على حرية الدخول والخروج لهذه السوق، كما تستطيع الأموال المغسولة التأثير في السوق على جانب الطلب من خلال التركيز على شراء بعض الأصول الهامة كالعقارات بمختلف أشكالها، سوق الأوراق المالية مما يؤدي إلى رفع أثمانها بالنسبة للمستثمر الجاد ناهيك عن المستهلك العادي، وهو ما يعني خروج هؤلاء من دائرة المنافسة [8].

وكمثال على وجود خلل في المنافسة، نذكر المثال الواقعي التالي: تبيع شركة المنتجات الغذائية السعودية في السعودية كرتونة المعكرونة نوع (وفرة) بسعر /22/ ريالاً وتكلفته الرئيسية وهي القمح، والتي تمثل 60% من إجمالي الكلفة قدرها /22/ ريالاً (فسعر البيع مدعوم من قبل المملكة)، في حين أن إحدى الشركات في دبي تبيع في المملكة السعودية معكرونة مماثلة وبنفس الوزن بسعر /18/ ريالاً رغم أن كلفة القمح لديها قدره /45/ ريالاً تقريباً[13].

7 . أثر عملية غسيل الأموال في إفساد مناخ الاستثمار:

لا يهتم غاسلو الأموال بالجدوى الاقتصادية لأي استثمار يقدمون عليه، باعتبار أن اهتمامهم ينصب على إيجاد الغطاء عبر عمليات التوظيف، التي تسمح بشرعنة هذه الأموال، الأمر الذي يفسد المناخ الاستثماري، ذلك أن إدخال المال غير المشروع في الدورة المالية، يؤدي حكماً إل إخفاء مصدر هذه الأموال وشرعنتها، كما يضخ كميات كبيرة من النقود في الدورة النقدية والمالية بصورة عشوائية وغير مدروسة [12].

وينعكس غسيل الأموال سلباً على الاستثمار سواء على الدول التي خرجت منها الأموال غير المشروعة بغرض غسيلها أو على الدول التي يتم فيها الغسيل:

أ . تأثير خروج الأموال غير المشروعة:

1 . يؤدي خروج رأس المال بالضرورة إلى نقص الأموال التي يمكن أن تستغل في الاستثمار، فالطلب على النقد الأجنبي لتحويل الأموال غير المشروعة إلى عمله حرة يسهل تهريبها إلى الخارج، يؤدي إلى تزاحم الطلب على المعروض من هذا النقد بين المستثمر الحقيقي، وبين صاحب المال غير المشروع، الذي يريد نقله إلى الخارج، والذي يلجأ إلى طرق غير مشروعة من أجل كسب جولة المنافسة مثل: رشوة بعض العاملين في الأجهزة التي تتعامل بالنقد الأجنبي، المصارف العامة منها والخاصة، أو بزيادة الذي يتم دفعه للحصول على النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى إحباط للمستثمرين الجادين فضلاً عن تبديد جزء هام من النقد الأجنبي الذي كان من الممكن استخدامه في الاستثمار [15].

2 . إن خروج الأموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة يبلغ في تأثيره أضعافاً مضاعفة لخروج الأموال المحصلة من أنشطة اقتصادية مشروعة، فالأخيرة تعني أنها وظفت في خدمة الاقتصاد، وأسهمت في إشباع جزء من الحاجات المجتمعية ومواجهة طلب شريحة من أبناء المجتمع، وخلقت فرص عمل من مستويات مختلفة، إلا أن الأموال المحصلة من رشوة أو فساد سياسي وإداري تعني إنها محصلة من أنشطة أضرت بالمجتمع، كما في الرشوة واستغلال النفوذ، كما حرمت المجتمع حتى من توظيف رأسماله توظيفاً سليماً، وتزداد المشكلة عمقاً إذا كان النقد الأجنبي الذي يتم تهريبه نحو الخارج بقصد الغسيل تم الحصول عليه من قروض دولية. إذ في الوقت الذي يرتب فيه عبئاً على الاقتصاد ولا يستفيد منه، بل يحرم منه بالكامل [2].

3 . يؤدي نشاط غسيل الأموال إلى إفساد مناخ الاستثمار ذلك أن أصحاب المدخرات المشروعة، وهم يشاهدون أصحاب المدخرات غير المشروعة يمتنعون عن استثمار مدخراتهم داخل الدولة، أو يهربون أموالهم إلى الخارج يحذون حذوهم، وبذلك يسود مناخ غير ملائم للاستثمار، كما أنه يؤدي إلى تغلغل الاحتكار غير المشروع وسيطرته على اقتصاد الدولة بدلاً من وجود منافسة شريفة يستفيد منها صاحب الحاجة أو المستهلك [16].

4 . يمكن لغسيل الأموال في الخارج أن يؤثر على الاستثمار والإنتاج والإنتاجية ومعدل النمو من خلال نقص التمويل الأجنبي اللازم لاستيراد السلع والتجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار اللازمة لتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والاستمرار حتى العمل اليومي، وبإضافة هذا البعد إلى حرمان الاقتصادات من توظيف الأموال في داخلها يهبط معدل

النمو في الاقتصاد ككل، والدليل على ذلك أن الأموال التي هربت من المكسيك عام 1990، كان يمكن أن تزيد معدل النمو فيها من 2–4% سنوياً إذا وظفت في الاقتصاد [2].

ب . تأثير دخول الأموال غير المشروعة:

كما يؤثر خروج الأموال غير المشروعة على الاستثمار في الدول مصدر هذه الأموال، فإنه كذلك يؤثر سلباً على الاستثمار في الدول التي يتم فيها الغسيل، وذلك من عدة نواحي أهمها:

1 . أن غاسلي الأموال وهم يقومون بنقل أموالهم إلى الخارج بقصد الغسيل فلا يهتمون باستثمار هذه الأموال في مشروعات جديدة تخدم الاقتصاد القومي بقدر اهتمامهم بتوظيف هذه الأموال في الاقتصاد الرسمي للعمل فقط على تغيير هوية هذه الأموال غير المشروعة [9].

2 . يؤدي تغلغل الأموال غير المشروعة في المشروعات الحرة الشريفة بتوظيفها في الدولة المحولة إليها إلى تقليل الثقة لدى المتعاملين مع تلك المشروعات ويضع مشروعاتها الاقتصادية محل شك مما يؤثر سلباً على اقتصادها [17].

3 . إن اتخاذ دولة ما مكاناً لغسيل الأموال التي تم تحصيلها من اقتصاد ما، قد يجعلها عرضة لاتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية الضارة بها مثل: تجميد أرصدة الدولة في الخارج، أو فرض عقوبات اقتصادية تطال صادراتها وإيراداتها والاستثمارات فيها، وقد يحدث أن تلجأ الدول الكبرى في غزو الدول مصدر الأفعال الإجرامية، كما في تجارة المخدرات، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لبنما والقبض على نوريجا، فضلاً عن أن اشتهار الدولة باتخاذها مكاناً لعمليات غسيل الأموال يضعف سمعتها ومصداقيتها الدولية. وهذا يقوض الدافع للاستثمار الجاد فيها خشية اختلاط هذه الاستثمارات بأموال الغسيل مما يجعلها عرضة لمخاطر عديدة [2].

4 . يؤدي نفاذ الأموال غير المشروعة داخل القطاع المصرفي إلى فقدان الثقة في المؤسسات المالية، حيث من الصعب أن تتجه الاستثمارات الخاصة إلى الدول التي يعرف عنها التساهل مع غاسلي الأموال. والأخطر من ذلك لو تمكن غاسلو الأموال من السيطرة على المؤسسات المالية حتى تصبح هي نفسها عضواً في شبكة لغسيل الأموال، الأمر الذي يضر حتماً بالتنمية لأن هذه المؤسسات تصبح أقل جاذبية لرأس المال المشروع [18].

5 . إن هذه الأموال غير المشروعة لا تتصف بالاستقرار فهي تظل أموالاً قلقة مذعورة، وهي تنتقل من شكل لآخر من أشكال الاحتفاظ بالثروة كأن تتحول إلى ودائع ثم أسهم وسندات ثم شراء عقارات بمعنى أنها تتركز في أنشطة يسهل تسييلها، مما يجعلها لا تشكل إضافة حقيقة للطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وهذا نابع من أن خروج هذه الأموال ليس اقتصادياً بقدر ما هو يهدف للبحث عن ملاذ آمن لها من المصادرة [2].

ثانياً: الآثار الاجتماعية لغسيل الأموال:

إن الآثار الاجتماعية لغسيل الأموال لاتقل خطورة عن الآثار الاقتصادية التي تم عرضها، ومن أهم هذه الآثار:

أ . البطالة:

إن هروب الأموال من داخل البلاد إلى خارجها، عبر القنوات المصرفية وغيرها، يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل القومي إلى الدول الأخرى، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الأنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين، وبالتالي مواجهة خطر البطالة في ظل الزيادة السنوية في أعداد الخريجين من المدارس والجامعات، فضلاً عن الباحثين عن العمل من غير المتعلمين، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة [19]. لذلك لايمكن الفصل بين عمليات غسيل الأموال ومعدلات البطالة، سواء في الدول المتقدمة

أو في الدول النامية. إذ إن ظاهرة البطالة ليست مقتصرة على البلدان المتخلفة بل تشمل أيضاً البلدان المتقدمة، وإن اختلفت أنواع وأسباب البطالة بين هاتين المجموعتين من البلدان، وتشير الدراسات والتقديرات الاقتصادية إلى أن خلق فرصة العمل الواحدة يحتاج إلى استثمارات كبيرة ناتجة عن تعبئة المدخرات المحلية، وتبلغ هذه الكلفة حوالي (250) ألف دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، والاستثمار لكل عامل في اليابان تبلغ ثلاثة أمثال الاستثمار في أمريكا، وضعف مثيله في أوربا [20]. ولما كانت عمليات غسيل الأموال تؤثر سلباً على الادخار المحلي المتاح لتمويل الاستثمارات، ومن ثم زيادة الفجوة التمويلية، فإنها تؤثر بشكل سلبي على الموارد اللازمة لتوفير فرص العمل الجديد لاستيعاب الزيادة السنوية من الباحثين والراغبين في العمل، ومن ثم على علاج مشكلة البطالة [11]. كما أن جانباً هاماً من الأموال التي يتم غسلها في الخارج إنما هي دخول ناتجة عن الفساد السياسي والإداري والذي يؤدي إلى تسرب جزء كبير من المنح والمعونات الأجنبية والقروض الخارجية إلى جيوب المفسدين، بدلاً من أن توجه إلى الاستثمار المنتج الذي يساعد على زيادة التوظيف وتخفيض البطالة [6].

من هنا لا يمكن القبول ببعض الآراء التي ترى أن عودة الأموال بعد إجراء عمليات لغسيلها إلى الوطن الأصلي بشكل مشروع يمكن أن تساهم في علاج مشكلة البطالة، ذلك أن نمط الإنفاق للأموال غير المشروعة لا يمكن أن يتساوى مع نمط الأموال المشروعة إذ يتصف النمط الأول بكونه في الغالب نمطاً شيطانياً يتجه إلى المضاربة في العقارات والمضاربة في الأوراق المالية، من أجل تحقيق الربح السريع، بعكس الاستثمارات المشروعة والمنتجة التي تسهم بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين وتخفف من حدة البطالة، كما أنه حتى في حالة اتجاه النمط الأول إلى الاستثمار فهو سرعان ما يتوقف عند تحقق الغاية المرجوة منه في إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال [12].

وتوضح الدراسات أن معدلات البطالة مرتفعة في نفس الدول التي يرتفع فيها حجم عمليات غسيل الأموال (باستثناء اليابان) ، وتتراوح المعدلات بين 12.6% في فرنسا، و6.1% في أمريكا، أما الدول التي ينخفض فيها غسيل الأموال فتتراوح معدلات البطالة فيها بين 9.6% في الدانمارك، و4.8% في النرويج [21] وقد ارتفعت هذه المعدلات إلى أكثر من ذلك بعد الأزمة المالية الأخيرة التي تعرض لها العالم بأسره.

ب . تدني مستوى المعيشة:

تؤثر عمليات غسيل الأموال في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيئ، وزيادة أعباء الفقراء واتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء، ويعني ذلك وجود آثار اجتماعية سلبية لتوزيع الدخل. ومن ثم وجود علاقة عكسية بين غسيل الأموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر وتدني المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين في المجتمع[11].

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى تدني مستوى المعيشة والدخل في دول العالم حيث يتربع 20% من سكان العالم الأغنياء على قمة سلم الغنى، ويحصلون على 82% من الدخل العالمي في الوقت الذي يحصل فيه 20% من السكان القابعين في قاع السلم العالمي على 1.5% من إجمالي الدخل العالمي، وتشير هذه التقديرات أيضاً إلى وجود 500 مليون نسمة على مستوى العالم يعانون من الجوع بصورة مستمرة [22].

إن نتيجة عمليات غسيل الأموال خلقت نوعاً من عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع، وهذا يترتب عليه:

1 . اهتزاز الثقة لدى الأفراد في المجتمع، ويتراجع لديهم دافع الحرص على العمل.

2 . تساقط الكثير من القيم الاجتماعية التي ظلت راسخة في أعماق المجتمع قروناً عديدة.

3 . انتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم من رشوة واختلاس واستيلاء.

4 . إضعاف الولاء والانتماء للوطن عند بعض الشرائح الاجتماعية في المجتمع، وذلك مع تزايد السلبية واللامبالاة لدى الأفراد بالمجتمع.

5 . عدم توافر الاستقرار الاجتماعي اللازم لقيام عملية التنمية [23].

ج . انتشار الأوبئة:

تؤدي عمليات غسيل الأموال خاصة الناتجة عن الفساد الإداري إلى نتائج سيئة في إنجاز مشروعات المياه والصرف الصحي، وذلك من خلال عدم التنفيذ الصحيح والدقيق لتلك المشاريع، رغبة في زيادة الأرباح الناتجة عنها [12]. فتصبح هذه الأعمال عند فشلها كارثة على المجتمع بدلاً من أن تكون المناعة والحماية له مما ينعكس بشكل سلبي وخطير على انتشار الأوبئة والأمراض الاجتماعية التي تفتك بالإنسان، ويمكن أن تؤدي إلى تدمير رفاهيته، وخاصة الأمراض الناتجة عن ظاهرة انتشار المخدرات والدعارة وتولي عصابات منظمة السيطرة عليها نظراً إلى العائدات المالية الضخمة التي تجنى منها، وهذا ما أثبتته الدراسات التطبيقية حول الفساد في كل من زائير وتونس [24].

د . استغلال اليد العاملة المتدنية الأجر:

أوضحت دراسة أجريت في سويسرا كيفية استثمار الأموال القذرة من قبل الشركات الرأسمالية العالمية، وكيف تقوم تحت شعار إنشاء المشاريع الجديدة في دول العالم الثالث باستغلال اليد العاملة المتدنية الأجر، لتصنيع معدات وأدوات وبضائع، كي تبيعها فيما بعد، بأسعار منافسة للطبقات الغنية والمتوسطة، محققة أرباحاً طائلة، مضافاً إليها الأموال المغسولة من أجل تمويه مصادرها [25].

هـ الحؤول دون تبوء أصحاب الكفاءات مجالات العمل:

إن غسيل الأموال وما ينتج عنه من وجود أشخاص يمتلكون رؤوس أموال ضخمة غير مشروعة يؤدي إلى سيطرة هذه الأقلية على المراكز الاقتصادية والسياسية، ويمنعون بالتالي أصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا، إما خوفاً من كشف حقيقة مصدر أموالهم غير المشروعة، وإما خوفاً من تهديد مراكزهم التي وصلوا إليها، بفضل تلك الأموال غير المشروعة [11].

الاستنتاجات والتوصيات:

1- الارتباط الوثيق بين غسيل الأموال وبين الجريمة المنظمة، فعمليات غسيل الأموال تُعتبر ضرورة لكافة المنظمات الإجرامية لكي يتوافر الغطاء الشرعي لهذه الأموال، ومن ثم فإن الحد من هذه العمليات وكشف الأشخاص المتورطين فيها ومصادرة الأموال التي تكون محالة للغسيل يعد هدماً للقوة الاقتصادية والمالية للتنظيمات الإجرامية.

2- تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى انخفاض الدخل القومي ومعدل الادخار وإلى ارتفاع معدل التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية وإفساد مناخ الاستثمار.

3- تتفاقم مشكلة البطالة ويتدنى مستوى المعيشة وتنتشر الأوبئة نتيجة عمليات غسيل الأموال.

4- يجب أن تقوم البنوك بتطوير الأداء المصرفي وابتكار أدوات مصرفية تحول دون توسع عصابات غسيل الأموال وتضييق النطاق وإغلاق المجال الصرفي أمامهم.

5- تدعيم الأخلاق المصرفية والعرف المصرفي وقواعد السلوك وتعليم موظفي البنوك على كيفية اكتشاف العمليات المشبوهة والتعامل معها.

6- نشر الوعي عن مفهوم غسيل الأموال ومراحله والوسائل المتبعة في القيام بعمليات غسيل الأموال ووسائل مكافحته.

7- وضع معاهدة دولية لمكافحة غسيل الأموال توقع عليها جميع الدول وتلتزم بأحكامها ومواثيقها.

8- إحكام نظام العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بحيث يصعب اختراقها.

9- وضع خطط مختلفة لمكافحة الجريمة تتمثل في مكافحة تشريعية وإعلامية وسياسية ومصرفية وإدارية وحكومية وأمنية وجماهيرية.

المراجع:

1- الحمادي، د. خالد حمد محمد، *جريمة غسل الأموال في عصر العولمة*، بدون دار نشر، 2006، 152-161.

2- عبد الخالق، د. السيد أحمد، *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، 20-30-34-24-26-32-27.

3- قريصة، د. صبحي تادرس، د. عبد الرحمن يسري أحمد، *مقدمة في الاقتصاد*، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1971، ص.331

4- قطيش، د. عبد الرؤوف، *النقود والتشريع المصرفي في لبنان*، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، 1994، 205.

5- الشوا، د. محمد سامي، *السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، 55-56.

6- السيسي، صلاح الدين حسن، *غسيل الأموال . الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، 47-48-50.

7- FICHTENBOWN, H. I., "*The Productivity Slowdown and Underground Economy*", West Post C.T. Parger Publishers, 1993, 21.

8- عبد المولى، د. سيد شوربجي، *أوجه مخاطر وأضرار غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أبها، المملكة العربية السعودية، بحث غير منشور، بدون سنة، 17-36.

9- العمري، د. عزت محمد، *جريمة غسل الأموال*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، 87-26.

10- فياض، د. عطية. *جريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي*، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2004، 56-57.

11- الحاجي، د. محمد عمر، *غسيل الأموال . جريمة بيضاء لكنها خطيرة جداً*، دار المكتبي، دمشق، 2005، 80-81-83-85-86.

12- شافي، د. نادر عبد العزيز، *جريمة تبييض الأموال*، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، 356-357 - 363-364.

13- سليمان، عبد الفتاح، *مكافحة غسل الأموال*، دار علاء الدين للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، 19-20.

14- زكي، د. رمزي. *التاريخ النقدي للتخلف*، عالم المعرفة، دولة الكويت، 1987، 257.

15- سلام، د. محمد عبد السلام. *جرائم غسيل الأموال إلكترونياً في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة الحرة (العولمة)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون*، كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة وغرفة تجارة وصناعة دبي، دبي، 10-12 مايو 2003، 1510.

16- صدقي، د. عبد الرحيم، *وجهات نظر فكرية وقانونية حول موضوع غسيل الأموال القذرة، جريمة العصر في القرن الحادي والعشرين، الوقاية والمنع لجرائم غسيل الأموال*، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، العين 6-8 مايو 2001، 7.

17- جمال الدين، د. أحمد. *الجريمة الدولية المنظمة تحليل اقتصادي*، بدون دار نشر، 1998، 24.

18- محمد، د. عصام أحمد، *مكافحة غسيل الأموال بين التجريم والتعاون الدولي*، المركز القومي للدراسات القضائية ، مصر، 1996، 5.

19- عبد العظيم، د. حمدي. غسيل *الأموال في مصر والعالم*، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 1997، 198.

20- ثاور، لستر. *الصراع على القمة*، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 1995، 250.

21- مرسي، د. فؤاد، *الرأسمالية تجدد نفسها*، عالم المعرفة، الكويت، 1990، 216.

22- حافظ، صلاح الدين، *بؤس الفقراء وحلم العدل الاجتماعي*، الأهرام، القاهرة، العدد الصادر بتاريخ 1995./2/15

23- محمد، د. عادل عبد الجواد، *الجريمة المنظمة وغسيل الأموال*، مجلة الأمن والحياة، العدد /220/، س19 نوفمبر/ديسمبر 2000، 53.

24- HONNIE, R. P., "*The Danger of Decentralization"* , The World Bank, research, l10, 2, 1995, 212.

25- مغبغب، د. نعيم، *تهريب الأموال والسرية والمصرفية أمام القضاء الجزائي*، بيروت، 1986، 142.